



النمو المستقبلي للسكان

حسن العزي

بينت مصادر الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان أن الزيادة السكانية عام ٢٠٠٤م كانت ٥٩٧,٧٨٢ نسمة وفي عام ٢٠٠٥م بلغت الزيادة ٦١٧,٥٨٨ وبلغت الزيادة عام ٢٠٠٧م ٦٣٨,٤٦٣ ومع هذا التزايد السكاني يصل العدد الإجمالي عند عام ٢٠٠٧م ٢١,٥٣٨,٩٩٥ وتقول مصادر الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان أنه في حالة فرضية ثبات الخصوبة دون حدوث أي تغيير حتى عام ٢٠٣٥م بمتوسط ٦ مواليد للمرأة القادمة وخلال عام ٢٠٣٥م ليصل الانخفاض في حالة انخفاض الخصوبة خلال الفترة ٣ مواليد بالمتوسط للمرأة في نهاية الفترة سيصل إلى ٤٦ مليوناً وطبقاً للسياسة السكانية بتحقيق انخفاض تدريجي لمعدل الخصوبة ليصل في نهاية الفترة المبرومة ٢٠٣٥م إلى ٢ مواليد فإن حجم السكان سيصل إلى حوالي ٤٢ مليوناً طبقاً لاسقاطات دراسة السكان وتحديات المستقبل وتحقيق البديل يتطلب من المجلس السكاني الاستمرار في متابعة تنفيذ الخطط والبرامج المتصلة بمعالجة القضايا السكانية التي تستدعي اهتماماً مباشراً مثل انتشار وسائل تنظيم الأسرة ونشر الوعي في أوساط المجتمع حول فوائد تلك الوسائل والتوعية حول المخاطر التي تتعرض لها الأم والطفل بفعل الانجاب العالي والمتكرر والمتقارب وتوفر الخدمات الصحية الأساسية المتعلقة بالصحة الإنجابية، كما يستوجب الأمر تفعيل الإرادة السياسية على المستوى العملي وتوحيد الرؤى والأعمال التنفيذية في إطار الخطط والبرامج السكانية التي يستلزم الاتفاق عليها بين أعضاء المجلس الوطني للسكان والجهات ذات العلاقة الرسمية والشعبية والمنظمات، وذلك من أجل خلق مناخ مناسب وملائم يسهل للجميع توظيف الجهد والمال لغرض إحراز نجاحات في مستوى تحسين نوعية حياة السكان وتحسين مستوى الخدمات الأساسية للمجتمع مثل الصحة والتعليم والبيئة وإحراز نجاحات على مستوى الإنتاج الزراعي والصناعي.



فعاليات توعوية حول المرض والمهارات الوقائية للشباب بجامعة ذمار

الوصمة الاجتماعية لمرض الإيدز تعرقل جهود التوعية وتزيد معاناة المريض

الثورة/ شوقي العباسي

سيلان: تعزيز الوعي المعرفي لدى الشباب بمخاطر المرض يحد من انتشاره

الأخريين على اتخاذ القرارات الآمنة حول المرض والأسهام في التصدي للمرضى والحد من انتشاره.

وقد تلقى المشاركون من طلبة الجامعة محاضرات من قبل المختصين تطرقت للمحاضرة الأولى إلى مرض الإيدز وطرق مواجهته قدمها الدكتور عبدالسلام الأحص، مدير عام مكتب الصحة بالمحافظة، في حين قدم القاضي أحمد علي المجاهد محاضرة بعنوان الفقه والمنهج الوقائي في الإسلام.. أما المحاضرة الثالثة قدمها الدكتور فهد الصبري حول المهارات الوقائية من الإيدز والأمراض المنقولة جنسياً وتناولت المحاضرة الأخيرة الإيدز وطرق الانتقال والوقاية منه المعلومات والمعارف تقدمتها الدكتورة ياسمين الوريث.

الفعالة قبل ممارسة السلوك المحفوف بالمخاطر. وشدد الأمين العام المساعد للمجلس الوطني للسكان على ضرورة نبذ الوصمة الاجتماعية لمرض الإيدز من قبل المجتمع حتى لا يزيد معدل انتشار المرض وضرورة التعامل مع مريض الإيدز كغيره ممن يصاب بأي مرض خصوصاً وأن طرق انتقال المرض معروفة ومحدودة والوقاية منه سهلة إذا ما عرف المجتمع طرق الإصابة. وقال أن الأناكار ووصمة العار المنتشرة في بعض البلدان تشكل سبباً يعرقل جهود التوعية العامة وتقديم المهارات للشباب وغيرها من برامج الوقاية اللازمة بالإضافة إلى زيادة معاناة المرضى.

الشباب في الكثير من القضايا الاجتماعية والسكانية ومرض الإيدز يشكل أهمية كبيرة لما تمثله هذه الشريحة من حضور المجتمع وتشكل نسبة كبيرة من عدد السكان حوالي ٤٩٪ وبالتالي فإن توعيتهم بمخاطر هذا الفيروس الحديث ضرورة لتعزيز الوعي المعرفي لديهم بمخاطر المرض وطرق انتقاله وكيفية الوقاية منه من أجل الاسهام في توعية الاقران ونقل المعلومة إلى المجتمع المحيط بهم. وأشار إلى أن الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان تعمل من خلال الخطط والبرامج على تزويد الشباب بالمعرفة والمهارات التي يحتاجون إليها للوقاية من فيروس الإيدز والعمل على تعزيز العوامل الوقائية في المجتمع من أجل مساعدة الشباب على اتخاذ القرارات الصحيحة، ونوه بأن الشباب يمثلون بارقة أمل تعكس معدلات الإصابة بفيروس الإيدز في المجتمعات وخاصة عندما تصل إليهم البرامج الوقائية

فالواجب الوقوف أمام خطر هذا المرض والتصدي له حتى لا تعاني مما تعاني منه كثير من الدول من خلال زيادة معدلات الإصابة بالمرض في أوساط المجتمع. منوها بأهمية التوعية عبر الوسائل المختلفة بالمرض ووصول المعلومة إلى مختلف شرائح المجتمع حتى يتبصر المجتمع بمخاطر المرض ويعمل على الحد من انتشاره لأن المعلومة الصحيحة هي أهم وسيلة لمعرفة المرض والتصدي له. لافتاً إلى ضرورة قيام الشباب والطلاب بنقل المعارف والمعلومات إلى من حولهم ابتداءً من الجامعة التي تعد مركزاً تنويرياً وعلمياً للتعريف بالكثير من المشاكل الاجتماعية ومنها مرض الإيدز الذي يستدعي تضافر كافة الجهود للحد من انتشاره في بلداننا. وقال يجب أن نعرف أن الفيروس أصبح في هذه الأيام يشكل خطراً حقيقياً يهدد حياة الشباب وبالتالي

اختتمت الاثنين الماضي بجامعة ذمار الفعالية الخاصة بالشباب ودورهم في الوقاية من مرض نقص المناعة البشرية الإيدز والتي نظمتها الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان بالتنسيق مع لجنة تنسيق الأنشطة السكانية بالمحافظة واستهدفت الطلبة في عدد من الكليات بالجامعة. وفي الافتتاح أكد الوكيل المساعد لمحافظة ذمار العميد عبده علي سيلان، على أهمية نشر التوعية في أوساط الشباب وطلبه الجامعات بمخاطر المرض الذي يشكل خطراً حقيقياً على الأجيال وضرورة تعزيز الوعي المعرفي لديهم بطرق انتقال المرض وكيفية الوقاية منه. وأشار في كلمته إلى الدور الكبير الذي يقوم به الشباب في التوعية ونقل المعارف إلى مجتمعهم من هذا المرض وطرق الوقاية منه والأسهام في توسيع دائرة التوعية في المجتمع من أجل التصدي للمرض والحد من انتشاره. وقال يجب أن نعرف أن الفيروس أصبح في هذه الأيام يشكل خطراً حقيقياً يهدد حياة الشباب وبالتالي

التوعية السكانية

أهم ملامح مواجهة المسألة السكانية

أمين عبدالله ابراهيم

حددت السياسة الوطنية للسكان (٢٠٠١-٢٠٢٥م) بوضوح تام طبيعة وحجم وأنواع واصناف الإشكاليات والقضايا والتحديات المرتبطة ارتباطاً مباشراً وغير مباشر بالأوضاع السكانية الراهنة التي تشهدها بلداننا اليمن كما حددت هذه السياسة أيضاً المبادئ العامة التي تحكم وتؤطر العمل السكاني عموماً والتوعوي بوجه خاص بما يؤدي إلى تحقيق أهدافها المرسومة التي تتجلى أهمها في السعي نحو إبطاء هذا التسارع الكبير والتزايد المستمر الذي نشهده بومياً في عدد السكان بحيث تتناسب معدلاتها مع متطلبات ومقتضيات التنمية المستدامة وكذا العمل على تخفيض معدل الخصوبة الكلي ليصل إلى أقل من ٤ ولادات حية لكل امرأة بحلول عام ٢٠١٥م وإلى أقل من ٣ بحلول عام ٢٠٢٥م والعمل على رفع معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة إلى ٥٦٪ بحلول عام ٢٠٢٥م والأتقل نسبة استخدام الوسائل الحديثة عن ٣٥٪، وتسعى السياسة السكانية في البداية إلى تخفيض وفيات الأمهات والرضع والأطفال والعمل على الارتقاء بالمستوى الصحي في جانبه الوقائي والعلاجي بما يؤدي إلى رفع متوسط توقع الحياة عند الميلاد، بالإضافة إلى ذلك ترى السياسة السكانية أهمية توسيع نطاق التعليم الأساسي خاصة للناطق وتخصيص نسبة الأمية والوصول إلى توزيع سكاني متوازن وتحقيق العدالة بين الجنسين والاهتمام بتعزيز ودعم فئات الأطفال والشباب والمراهقين وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة.

وقد اتسمت المرحلة السابقة في مواجهة المسألة السكانية بشكل عام بعدد من الملامح أهمها:

- توفير الإرادة السياسية والادراك العام بأهمية مواجهة المسألة السكانية والتباعد التنموية جراء عدم المواجهة الشاملة لها وإدراك أهمية التنسيق والتعاون في مثل هذه المواجهة.
- اعتماد التخطيط الاستراتيجي بإقرار الاستراتيجية والسياسة الوطنية للسكان التي عبرت بوضوح عن الرؤية في التعامل مع المسألة السكانية وتحديد الأولويات وكذا اشتقاقاتها المتمثلة في الاستراتيجيات الفرعية كالاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية والاستراتيجية الوطنية للإعلام والتثقيف والاتصال السكاني.
- تأسيس المواجهة الشاملة للمسألة السكانية ليس على المستوى المركزي فقط وذلك بإنشاء المجلس الوطني للسكان بل أيضاً على مستوى المؤسسات ذات العلاقة في هذه المواجهة مثل تأسيس المشروعات التي تهتم بتحقيق أهداف السياسة السكانية في التعليم النظامي وغير النظامي وبين أوساط النشء والشباب وفي المؤسسة الدينية والإعلام وكذلك إنشاء لجنتي الصحة والسكان والبيئة في مجلسي النواب والشورى.
- إدراك أهمية إشراك منظمات المجتمع المدني في المواجهة الشاملة للمسألة السكانية.
- التأصيل الشرعي لمفاهيم التوعية والتربية السكانية وذلك تجنباً للخلط والتشويه وتحديد الموقف الإسلامي من مختلف المفاهيم السكانية وبالذات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية خاصة في ظل وجود إدراك عام بأن المؤسسة الدينية لها تأثير كبير وإيجابي في تحديد اتجاهات ومواقف وسلوك الأفراد نحو مختلف القضايا الحياتية اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً، لذلك كان لابد من إشراكها بفعالية في اتجاه تحقيق الأهداف التنموية ولعل أهم القضايا التي تواجه المجتمع اليمني كتحذير تنموي في المسألة السكانية الأمر الذي استوجب إشراك المؤسسة الدينية في التوعية والتثقيف السكاني لتحقيق أهداف وغايات السياسة السكانية.



علي محمد قائد

الزيادة في معدلات النمو السكاني تسبب عبئاً على الاقتصاد الوطني الأمر الذي ينبغي أن يكون لأصحاب الفضيلة العلماء والمرشدين ووسائل الإعلام والثقافة دور هام في التوعية بمخاطر تلك الزيادة السكانية وآثارها في الضغط على الموارد الاقتصادية المحدودة، تلك كانت إحدى إضاءات فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية والذي بولي القضية السكانية جل اهتمامه لعلمه وإدراكه كونه رجل سياسة واقتصاد وعلى دراية بما تخلفه الزيادة السكانية من آثار ونتائج سلبية ولذلك دائماً ما يوجه إلى ضرورة الحد من الزيادة السكانية من أجل حياة هانئة وسعيدة لأبناء الوطن، ولذلك اهتمت حكومتنا بالقضية السكانية فقد صارت من خلال إنشاء الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان والتي تسعى إلى القيام بالمهام المناطة بها في متابعة تنفيذ السياسة السكانية وتقييمها والتي يتطلب تنفيذها القيام بمستوى كبير من التوعية بالقضايا السكانية وأبعادها وانعكاساتها حيث قامت الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان بوضع الاستراتيجية الوطنية للإعلام والتثقيف والاتصال السكاني، وتعتبر مسألة التوعية السكانية سلاحاً فعالاً وضرراً طبية يجب أن يتناولها الجميع خاصة في ظل المخاطر والانعكاسات الناتجة عن الزيادة السكانية فقد صار العلاج الفعال لمواجهة تلك الزيادة هو استخدام وسائل تنظيم الأسرة والتي يتم توفيرها في الأماكن الخصصة لها ويجب لفت الأنظار إليها في ظل انتشار الجهل باستخدامها خاصة في المناطق الريفية

الإعلام المقروء والمرئية والمسموعة وعلى الصحف التي لا تهتم بطرح القضايا المرتبطة بالمجتمع اليمني أن تهتم بهذا الجانب كون الصحافة تخدم المجتمع لا تضره ويجب على المثقفين والكتاب والصحفيين والمذيعين الاهتمام بهذا الجانب وتناول كل ما يتعلق بالقضية السكانية والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.

فالكثير من الأسر خاصة في الريف تغيب عنها الثقافة السكانية خاصة وهي في ظل ازدياد أعداد أفرادها لأنهم لا يعلمون ما تسببه تلك الزيادة من آثار على الفرد والأسرة والوطن ليأتي دور العلماء وخطباء المساجد ورجال الإعلام والمثقفين للقيام بدورهم في توعية الناس بمخاطر الزيادة السكانية وكيفية التعامل مع الحلول المناسبة وبالتالي

إعداد/ شوقي أحمد

متابعات سكانية.. متابعات سكانية.. متابعات سكانية..

٩ بلايين سكان العالم في ٢٠٥٠م

أعلنت الأمم المتحدة في تقرير نشرته الأسبوع الماضي أن عدد سكان العالم سيتجاوز ٩ بلايين نسمة في العام ٢٠٥٠م في مقابل ٦,٨ بلايين هذا العام و٧ بلايين مطلع عام ٢٠١٢م. ولقمت إلى أن العدد الأكبر في السكان الجدد سيقع في الدول النامية التي سيتجاوز عدد سكانها ٥,٦ بلايين نسمة خلال العام الحالي في مقابل ٧,٩ بلايين في ٢٠٥٠م. وبحسب التقرير فإن هذه الزيادة ستوزع على أعمار تتراوح بين ١٥ و٩٥ سنة ١,٢ بلايين إضافي أو تزيد على الستين ١,١ بلايين. وتشير تقديرات إعادة النظر في الأرقام الرسمية التي وضعتها الأمم المتحدة للعام الماضي حول سكان العالم إلى أن زيادة عدد السكان ستكون طفيفة في الدول المتطورة من ١,٢٣ إلى ١,٢٨ بلايين خلال الفترة ذاتها كما سيميل عدد سكان الدول المتطورة إلى التراجع إلى

١,١ بلايين نسمة من دون الأخذ في الاعتبار الهجرة من الدول النامية التي ستقدر بـ ٢,٦ مليون نسمة سنوياً بين ٢٠٠٩ و٢٠٥٠م.

تبوك السعودية الأكثر نمواً للسكان

كشفت دراسة سكانية أن معدل النمو السكاني في منطقة تبوك بالمملكة العربية السعودية بلغ ٢,٣٪ سنوياً خلال الأعوام الـ ١٥ الماضية بزيادة قدرها ٣١٪ تقريباً عن النمو السكاني على مستوى المملكة الذي يبلغ ٢,٣٪. وبحسب الدراسة فإن الأرقام السابقة تعطي مؤشراً على ضرورة مواكبة هذا النمو بالخدمات الضرورية ذات العلاقة المباشرة بالحياة اليومية للسكان في مدينة تبوك والتي تعاني من نمو سكاني متسارع.

٢ ملايين أرملة ضحايا ما بعد غزو العراق

جاء في آخر إحصاء لوزارة التخطيط العراقية أن ٣ ملايين أرملة

تتراوح أعمارهن بين ٢٣ و ٨٠ عاماً وتشكل الشباب اللواتي تقل أعمارهن عن ٣٠ عاماً نسبة ٤٠٪ منهن في حين يصل عدد الأرمال الشباب إلى مليون ونصف المليون معظمهم ضحايا ما بعد الغزو عام ٢٠٠٣م.

وزيرة المرأة نوال السامرائي أكدت له الحياة أن الإحصاءات الأخيرة التي تسلمتها من وزارة التخطيط تفيد بوجود ٣ ملايين امرأة أرملة ومطلقة. وأوضحت أن لإحصاء رسمياً دقيقاً لدى الوزارة لكنها في صدد إعداد إحصاء شامل للأرمال والمطلقات والأتام نهاية العام الجاري.

٤٧٪ من سكان العالم يعيشون ضائقة

مائية شديدة بحلول العام ٢٠٣٠م

يقدّر سكان العالم بنحو ٦,٦ مليار نسمة ويزدادون كل سنة

حوالي ٨٠ مليون نسمة، هذا العدد يعني ضمناً زيادة المطلوب من المياه العذبة بمقدار ٦٤ مليار متر مكعب سنوياً وتترتب على زيادة السكان زيادة في طلب المنتجات الزراعية ومن ثم تزايد الطلب على المياه لأن الزراعة هي المستهلك الأكبر للمياه إذ تستوعب ٧٠٪ من إجمالي كميات المياه المستهلكة. وبحسب تقرير الأمم المتحدة الثالث عن تنمية الموارد المائية فإن ٨٠٪ من سكان العالم يعيشون في النصف الأكثر جفافاً من سطح الأرض وفي العام ٢٠٣٠م سيعيش ٤٧٪ من سكان العالم في مناطق تعاني ضائقة مالية شديدة. وفي عام ٢٠٢٠م سيكون في أفريقيا وحدها بين ٢٥ و٧٥ مليون نسمة معرضون لزيادة الضائقة المائية بسبب تغير المناخ. وبحسب التقرير بحلول العام ٢٠٣٠م سيعيش ٤٧٪ من سكان العالم في مناطق خاضعة للاجهاد المائي نتيجة الحراك والنمو السكاني وارتفاع مستويات المعيشة وغيرها من العوامل الأخرى.